دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة ليبيا

د.سامي نافع الشيباني ، قسم العلاقات الاقتصادية
مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية - الاكاديمية الليبية للدراسات العليا - جنزور

مستخلص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكونات اقتصاد المعرفة ومن ثم تسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في اقتصاد المعرفة، واعتماد ليبيا نموذجا كدولة نامية في اقتصاد المعرفة وأخيرا عرض وتحليل أبرز تأثيرات اقتصاد المعرفة على الإنتاج المحلي والتكنولوجيا والقوى العاملة.

خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات فكانت أهم هذه الاستنتاجات التي توصلت لها هو انخفاض دور البحث والتطوير ودور التعليم والتدريب ودور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى انخفاض دور الاقتصاد المعرفي في التنمية الاقتصادية، من خلال الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة وانخفاض التنوع الاقتصادي وانخفاض القيمة المضافة في الإنتاج والخدمات.

وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها الاهتمام بالركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة والتي تتضمن الاهتمام بركيزة البحث والتطوير والابتكار، فكلما زاد الاهتمام باقتصاد المعرفة من خلال الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير والابتكار انعكس ذلك ايجابيا على مستوى التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

مفاتيح الكلمات:اقتصاد المعرفة، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، معدلات النمو.

1. المقدمة

إن ثمة اقتصاد جديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع وتتوسع خصائصه وتتجذر مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي إلاّ وهو اقتصاد المعرفة (Knowledge Economy) الذي لم ينل الاهتمام الكافي بالدراسة والتحليل والاستشراف. وإذا كان الاقتصاد هو علم الندرة (Scarcity Science) أو هو العلم الذي يدرس الخيرات في عالم الندرة، فإن اقتصاد المعرفة في أبرز خصائصه وخاصة في ظل التكنولوجية الرقمية واحد نماذجه هو اقتصاد الوفرة، فمبدأ الندرة أو مبدأ لا غذاء مجاني يرتكز على الماديات أو الملموسات وما يمكن أن يكون بحكمها حيث امتلاك المزيد من سلعة يعني عادة امتلاك ما هو أقل من سلعة أخرى لنفس الشخص أو لشخص أخر(عبود نجم، 2008، ص 25).

ومع التكنولوجيا الرقمية تكون التكلفة الحدية لأية نسخة لاحقة على النسخة الأولية أقرب إلى الصفر، فإن مبدأ الوفرة هو الشكل الأكثر بروزاً في اقتصاد المعرفة.

وفي وقتنا الحاضر لم يعد الاقتصاد يعتمد في تطوره على وفرة الموارد الاقتصادية بالقدر الذي كانت عليه في السابق، بل أصبح يتقدم بمدى امتلاك وانتاج المعرفة وكيفية ادارة هذا المورد الاقتصادي، فأصبح العالم اليوم يتوجه الى مايعرف باقتصاد المعرفة والذي هو قائم في الاساس على انتاج واستخدام المعرفة، وهو ما احدث نقلة نوعية وتغييرا كبيرا في واقع الاقتصاد العالمي، وأصبح ينظر الى المعرفة كأحد أهم الموارد الاقتصادية بما لها من خواص ومميزات متمثلة في كونها عنصرا غير ناضب ومتطور ويزداد بالاستخدام.

وجاءت هذه الدراسة لتتصدى إلى مشكلة رئيسة ألاّ وهي أن الاقتصادات العربية تواجه بعض القضايا المستعصية مثل (معدلات النمو المنخفضة، انخفاض في التنوع الاقتصادي، معدلات البطالة المرتفعة)، والتي تتطلب حلول لها تتمثل في اقتصاد المعرفة.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال التركيز على الدور الذي باتت تلعبه المعرفة في الاقتصاد الحديث، من خلال إنتاجها واستخدامها في العملية الإنتاجية أو من خلال إنتاجها وتصديرها كمادة خام، وان الدول التي اهتمت بإنتاج المعرفة وتطويرها نجد أن اقتصاداتها في مصافي الاقتصادات العالمية، وفي المقابل نجد أن الدول التي لم تعط الاهتمام اللازم لخلق وإنتاج المعرفة تقع من ضمن الاقتصادات النامية.

وهذا الحال ينطبق على الاقتصاد الليبي الذي لم يعط الاهتمام اللازم لخلق وإنتاج المعرفة، الأمر الذي يسهل عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة، وبالتالي يجعل الاقتصاد الليبي يواجه العديد من القضايا الاقتصادية الهامة والتي تتمثل أبرزها في: (انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، زيادة معدلات البطالة، انخفاض التنوع الاقتصادي، انخفاض القيمة المضافة في الإنتاج والخدمات).

3. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها بروز الفجوة التقنية والرقمية والمعلوماتية في اقتصاد المعرفة واتساعها بين من يمتلك مقومات اقتصاد المعرفة (الدول المتقدمة) ومن يفتقر إليها (الدول النامية)، دولة ليبيا على وجه الخصوص.

4. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة نقاط يمكن إيجازها في الآتي:

1. زيادة أهمية ودور المعرفة والابتكار في الأداء الاقتصادي وفي تراكم الثروة فضلاً عن تحرير التجارة، وتزايد نسبة التكنولوجيا في الصادرات عولمة الإنتاج.
2. المعرفة أصبحت حاجة ضرورية في وقتنا الحالي، فمن غير الممكن بناء اقتصاد قوي دون المعرفة، كما أن الأصول المعرفية تعتبر أكبر قيمة من الأصول المادية الملموسة، وبإمكانها ان تحدث تغيرا ايجابيا في المؤسسة الاقتصادية.
3. زيادة دور التعليم والتدريب في رفع مستوى استخدام اقتصاد المعرفة.

5. أهداف الدراسة:

تهد هذه الدراسة بشكل عام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على النحو التالي:

1. التعريف باقتصاد المعرفة وإبراز أهم مكوناته.
2. محاولة تحديد التصورات التي يمكن أن تكون عليها متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال عرض تجربة ليبيا كدولة نامية.
3. تسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في اقتصاد المعرفة.
4. عرض وتحليل أبرز تأثيرات اقتصاد المعرفة على الإنتاج المحلي والتكنولوجيا والقوى العاملة.

6. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة في طريقة البحث علي الطريقة النوعية أو المنهج النوعي (Qualitative Method) وذلك باستخدام الأسلوب الاستقرائي والمنهج السردي من خلال استقراء وسرد ما تتضمنه الكتب و الدراسات والرسائل العلمية والدوريات لمعرفة درجة تأثر اقتصاديات الدول النامية باقتصاد المعرفة، ولاسيما الاقتصاد الليبي.

7. المبحث الأول:

(مفهوم وأهمية ومكونات اقتصاد المعرفة):

أولاً: مفهوم اقتصاد المعرفة:

تزداد أهمية اقتصاد المعرفة كمورد من الموارد الثمينة في الاقتصاد، حيث يعد هذا المورد من أهم وأثمن موارد المنظمات الاقتصادية، وسلعة لها سوق عالمية متزايدة كماً ونوعاً في النظام الاقتصادي والذي هو بالأساس قائم على عنصر المعرفة، حيث يشير العديد من الباحثين في مجال المعرفة إلى ثمة اقتصاد جديد يتطور هو اقتصاد

المعرفة (Knowledge Economy)، وهذا الاقتصاد الجديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع كما تتوسع خصائصه وتتجذر مبادئه في مواجهة الاقتصاد التقليدي وخصائصه ومبادئه الأساسية (عبود نجم، 2008، ص 25).

كما يشير العديد من الباحثين في مجال اقتصاد المعرفة إلى أن هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة مثل اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة وفي الغالب تستخدم بطريقة متبادلة (Interchangeable).

ويعرف (M.Parken, 2000:p, 440) اقتصاد المعرفة بأنه"دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون".

كما عرفته (منى مؤتمن، 2004،ص 23) بأنه " الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة".

ويعرف الكثير من الباحثين في مجال اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة و المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية بأنه الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة والمتمثلة في الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة (M.Parken, 2000 ؛ Thomas et. al,2001 ؛عبود نجم، 2008،ص 27؛ منى مؤتمن،2004، ص33).

ثانياً: أهمية اقتصاد المعرفة

ظهرت اهمية اقتصاد المعرفة مع استخدام تقنيات المعلومات بدلا من الموارد وراس المال مما ساهم بان تصبح المعرفة من اهم عوامل تحول الدول النامية الي

متطوره وانعكس تاثير هذا علي التجارة الدولية كما شكل الاستثمار الخاص بالتكنولوجيا والابداع والتطوير دافعاً لدعم النمو الاقتصادي وفيما يلي اهم النقاط التي تشكل اهمية اقتصاد المعرفة

1. تنبع اهمية اقتصاد المعرفة كذلك من كون ان المعرفة هي الاساس المستخدم لانتاج وزيادة الثروة كما انها تساهم في زيادة الانتاجية وتحسين الاداء وتساعد علي تقليل تكاليف الانتاج مع الحرص علي تطوير نوعيته عن طريق استخدام الاساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة باقتصاد المعرفة أي انها احدث تغير في هيكلية الاقتصاد وبالتالي ستساعد المعرفة علي دعم الدخل القومي من خلال أنشاء المشاريع (الصغيرة والمتوسطة
2. تصنف بانها علمية وهي الاساس المستخدم لانتاج وزيادة الثروه.
3. تساهم المعرفة في زيادة الانتاجية والحرص علي تطوير نوعيته عن طريق استخدام الاساليب المتقدمة والوسائل التقنية الخاصة باقتصاد المعرفة.
4. تساعد المعرفة علي دعم الدخل القومي من خلال انشاء المشاريع ومتابعة عوائدها المالية والمساهمة بتوليد الدخل الفردي والمرتبط بنشاطات المعرفة المباشرة وغير المباشرة
5. تساهم بتوفير فرص عمل وتحديدا ضمن المجالات المهنية التي تستخدم تقنيات تكنولوجية متقدمة ضمن اقتصاد المعرفة كما تتميز فرص العمل المتاحة بانها متنوعة ومتزايدة وواسعة.
6. تشارك المعرفة بتحديث وتطوير النشاطات الاقتصادية مما يدعم نموها بدرجة كبيرة ويؤدي الي استمرارية تطور الاقتصاد بشكل سريع
7. تقلل من استخدام الموارد الطبيعية عن طريق الاعتماد علي موارد المعرفة وتطوير الموجود منها ويؤدي ذلك الى ضمان استمرار تطور النشاطات الاقتصادية ونموها دون التاثر بمحددات تحد من ذلك مثل الندرة
8. تساهم المعرفة بتغيير هيكلة الاقتصاد اذ تؤدي الى زيادة الاهتمام بالانتاج المعرفي المباشر والغير مباشر وتعزز الاستثمار براس المال المعرفة وتدعم الصادرات الخاصة بالمنتجات المعرفية.

ثالثاً: مكونات وسمات الاقتصاد المعرفي

تتمثل مكونات الاقتصاد المعرفي في الاتي:

أولا: عمليات المعرفة (الانشاء والتقاسم والتعلم والتطبيق واعادة الاستخدام الخ،،،، والخدمات سواء كانت معرفية كما في الاستشارات او كثيفة المعرفة كالجامعات والمستشفيات، او المساندة بالمعرفة كما في برانامج تطوير انتاجية العمل المعرفي (تحسين موارد العمل المعرفي تحسين انتاجية العمل المعرفي، تحسين كفاءة عمليات وطرق العمل المعرفي.

ثانيا: المعرفة بأنواعها: الصريحة وهي تكنولوجيا المعلومات والرقميات والانترنت، والضمنية هي التي تبقي في رؤوس الافراد وتعمل في تفاعلاتهم السياقية وكلاهما ضروري في انشاء الثروة في اقتصاد المعلومات.

ثالثا الاصول البشرية وللاملموسات: إذا كانت الارض هي قاعدة الثروة في الاقتصاد الزراعي والالة في الصناعي فان المعرفة والقوة الدماغية هي قاعدة الثروة في اقتصاد المعرفة ولا يقلل من اهمية هذه القاعدة الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والرقميات والانترنت.(محمد صالح جسام، 2014،ص 104).

ابعاد وسمات الاقتصاد المعرفي:

مجتمع اقتصاد المعرفة الذي نعيشه اليوم انما هو نتيجة التحول من مجتمع ذي اقتصاد صناعي يكون راس المال فيه المورد الاستراتيجي الي مجتمع ذي اقتصاد معلوماتي او معرفي تشكل المعلومات فيه المورد الاساسي والاستراتيجي، وفي ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات الي اهم سلعة في المجتمع وقد تم تحويل المعارف العلمية الي الشكل الرقمي واصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من اهم العناصر الاساسية لاقتصاد المعرفة وفي ظل هذه الظروف الجديدة لم يعد الاقتصاد معنيا فقط بالبضائع أي التبادل التجاري للمنتجات المادية بل ازداد اعتماده علي تقديم الخدمات وبالتالي اكتسب الاقتصاد سمة جديدة وهي انتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات. ومن ناحية تدخل المعرفة(التكنولوجيا) كعنصر اساسي في انتاج البضائع المادية وتبلغ نسبة المعرفة الناتجة عن التكنولوجيا اكثر من 50% من الانتاج الاجمالي الامريكي كما ان مجموع العاملين الامريكين ممن لهم علاقة بالمعلومات والمعرفة يبلغ حوالي ثلاثة ارباع مجموع القوة العاملة الامريكية.، وان الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا المعلومات وفي مجال التكنولوجيا الحديثة بصورة عامة تحقق اعلي نسبة من القيمة المضافة بالمقارنة مع قطاعات الصناعة التقليدية كما يحصل العاملون في

الشركات التكنولوجية الحديثة علي اضعاف الدخول التي يحصل عليها زملاؤهم في القطاعات التقليدية وتتميز هذه الشركات بانها الاقدر علي تكوين علاقات واسعة علي المستوي الدولي واصبحت هذه العلاقات جزء اساسيا من نجاحها فبالاضافة الي حلقات التوريد والانتاج تستفيد الشركات من علاقاتها لتوسيع اسواقها والحصول علي نسبة اكبر من القيمة المضافةويصنف الباحثون الاقتصاديون اليوم الصناعات الي صناعات هابطة وهي التي تعتمد علي المواد الاولية اكثر من اعتمادها علي التكنولوجيا وتتميز بانخفاض القيمة المضافة علي منتجاتها والي صناعات صاعدة وهي التي تعتمد علي المعرفة والتكنولوجيا والخدمات والعلاقات اكثر من اعتمادها علي المواد اللاولية وتتميز بارتفاع متزايد في القيمة المضافة علي منتجاتها وثمة شركات لا تدخل فيها مواد اولية ابدا فالقيمة المضافة فيها هي بكاملها نتاج المعرفة مثل شركة التجارة اللاكترونية (محمد محمود عبدالله يوسف، 2009، ص 96).

اما سمات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في الاتي:

1. الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها راس المال الفكري.
2. الاعتماد علي القوي العاملة المؤهلة والمتخصصة.
3. انتقال النشاط الاقتصادي من انتاج وصناعة السلع الي انتاج وصناعة الخدمات المعرفية.
4. اعتماد التعلم والتدريب المستمرين واعادة التدريب.
5. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)
6. تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
7. ارتفاع الدخل لصناع المعرفة كلما ارتفعت وتنوعت مؤهلاتهم وخبراتهم وكفاياتهم.
8. عقود العمل هي اكثر مرونة ومؤقتة ومرتبطة بالمهنة.

المبحث الثاني: نظرية النمو الجديدة:

نظرية النمو الجديدة هي مفهوم اقتصادي ينص علي ان حاجات ورغبات الانسان غير المحدودة تشجع علي زيادة الانتاجية والنمو الاقتصادي علي نحو دائم وتبرهن هذه النظرية ان الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد سيزايد علي الدوام بسبب سعي الافراد دائما لتحقيق المزيد من الارباح زودتنا النظرية بفهم اضافي للأسباب التي تقف وراء الازدهار الاقتصادي فهي تؤكد اهمية الريادة والمعرفة والابداع والتكنولوجيا في تحقيق هذا الازدهار متحدية بذلك اراء المدرسة النيوكلاسيكية التي تعزو الازدهار الاقتصادي لقوي خارجية لا يمكن السيطرة عليها. التنافس يثمر الربح وبذلك يسعي

الناس لايجاد طرق أفضل لتأدية المهام أو أبتكار منتجات جديدة لتعظيم الانتاجية، كما تبرهن النظرية ان الابداع والتقنيات الحديثة لا تأتي عن طرق الصدفة او الحظ بل تعتمد علي عدد من الافراد الباحثين عن ابتكارات او تقنيات جديدة وعلي مدي الصعوبة التي يوجهونها في بحثهم؟

ان اهم جانب لنظرية النمو الجديده هو اعتبارهم للمعرفة بمثابة اصل لا يخضع لحدود نهائية او ايرادات متناهية مثل بقية الاصول كراس المال او العقارات اذن المعرفة جودة غير ملموسة وليست مادية ويمكن لها ان تصبح موردا ينفي داخل المنظمات او الصناعات.

تعد نظرية النمو الاقتصادي الحديثة التقدم التقني نتاجاً للفعالية الاقتصادية بينما تعاملت النظريات السابقة مع التقنية كمعطي او نتاج غير متعلق بالسوق كما انها تعتبر ان التقنية بعوائد متزايدة وانها غير خاضعة لقانون تناقص وان النقطة المهمة في نظرية النمو الحديثة هي ان المعرفة تقود النمو لان الافكار يمكن ان تتحدد ويعاد استعمالها وتجميها دون تقيد وان الافكار لا تخضع لقانون تناقص الغلة وان العوائد المتزايدة تدفع بالنمو الاقتصادي كما تساعد هذه النظرية علي فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم علي الموارد الي اقتصاد قائم علي المعرفة

نظرية رومر:

وهي تعتبر من نماذج النمو الاكثر واقعية وينطلق من محاولة تقديم تفسير عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي التي تدفع بالبحث عن الربح وذلك من خلال بيع براءات الاختراع وتوصل الى ان تراكم المعرفة التقنية هي المحرك النمو الاقتصادي وان الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من راس المال للبحث يحقق نمو مرتفع على المدى الطويل.(بن ونيسة ليلي) في عام 1990 قدم الاقتصادي بل رومر Romer نظرية النمو الجديدة في الاقتصاد الرقمي التي تربط نمو GDP مباشرة بالتقنية وليس عن طريق العمل وراس المال وحسب كما في المعادلة:Y=L*K

حيث Y مستوي الناتج المحلي الاجمالي

A المستوي التقني،،،،، K راس المال،،،، L العمل

وانما الاستثمار في راس المال الذي يتضمن الاتي:

1. راس المال المادي المتمثل في وسائل الانتاج والتقنيات المجسدة في الموارد المستخدمة.

2. راس المال الاجتماعي الذي يتجلي في العمل الاجتماعي لتشبيك منظومة العلم والتقنية في الجامعات والمراكز البحثية العامة والخاصة كما في المعادلة

$$Y=A*K$$

التنمية الاقتصادية

إن دراسة التنمية الاقتصادية هي من الدراسات الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد بعد بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، ووجدت من المفيد أولاً أن نعرض أهم تعريف للتنمية وأشملها، لما تضمنه من عناصر مهمة في التنمية وشروط العمل والاستمرار بها فهي (عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب)[1].

هناك تفسيرات أخرى لمسيرة التنمية الاقتصادية فهناك من يقول إنها معنية ومهتمة بالتخصص الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة النادرة أو المعطلة، كما إنها تهتم أيضاً بتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن فضلاً عن أنها يجب أن تتعامل مع الآليات والأدوات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود كل من القطاع العام والخاص، لأن هذا ضروري لأدراك وتحقيق التحسن في مستويات المعيشة وبطريقة سريعة ومستمرة ومن ثم فإن اقتصاديات التنمية هي أعم وأشمل بكثير من اقتصاديات النيوكلاسيكية التقليدية أو حتى من الاقتصاد السياسي لأنها يجب أن تركز ونغطي كل المتطلبات الاقتصادية والسياسية والثقافية اللازمة لتحقيق التحولات المؤسسة والهيكلية السريعة للمجتمعات التي تعاني من المشاكل التنموية، وهذا يتطلب دوراً حكومياً كبيراً مع توافر درجة عالية من التنسيق في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، وفي ضوء التغيرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات وخصوصاً العملية والتكنولوجية والمعلوماتية والثقافية والبيئية علاوة على الاقتصادية والسياسية جعلت العالم يتأثر سريعاً بين أجزائه وأقاليمه ودوله وشعوبه بكل ما يجري وفي أي مكان ولهذه التغيرات والتحولات انعكاسات إيجابيه وسلبية على مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الدول النامية ومنها الدول العربية الإمر الذي يستدعي تعزيز فرص الاستفادة من الإيجابيات التي أفرزتها هذه المتغيرات والتقليل من المخاطر إلى حد كبير.

[1]. ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص53.

لذا فإن النظرة المستقبلية للتنمية تستدعي فهم هذه التحولات والمتغيرات التي تعيد رسم مشهد التنمية في أرجاء العالم كافة وليس في البلدان النامية فحسب.

مفاهيم للتنمية:

- إن مصطلح التنمية عموماً أكانت اقتصادية أم سياسة أم اجتماعية يقول عنها البرفسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الامريكية (لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت مختلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح –مجتمع نامٍ- مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية ونلاحظ كذلك خطأ يشابه ذلك، فلاقتصاد أو المقتصد الخاص بمجتمع معين قد ينمو ولكن المجتمع هو الذي يتنامى وكذلك قد تتغير المؤسسات أو قد يتغير السلوك السياسي ولاكن المجتمع هو الذي يتنامى وبالتالي فالتنمية المجتمعية هي التنمية والتغيرات الأخرى في المؤسسات الاجتماعية هي فقط جوانب من التنمية المجتمعية)، (محمد نبيل جامع، 2000، ص 143).
- يعد علم اقتصاد التنمية فرعاً مستقلاً وغاية الأهمية كامتداد الاقتصاديات التقليدية او بالنسبة للاقتصاد السياسي، فبينما تنبع أهميته أيضا من دوره في التخصيص الا مثل للموارد الاقتصادية النادرة والنمو المتسمر والمتزايد للناتج الكلي عبر الزمن، فإن اقتصاديات التنمية تركز أيضا وبصفة أساسية على الاليات المؤسساتية ولاجتماعية والاقتصادية التي لابد منها لأدراك وتحقيق التحسينات السريعة والممتدة على نطاق واسع ومستمر في مستويات المعيشة للسواد الأعظم من الفقراء في دول العالم الثالث. (ميشيل توادور،2006، ص89).

علاقة اقتصاد المعرفة والتنمية

يعد انتشار نوع جديد من الاقتصاد القائم علي المعرفة واحدًا من اكثر التغيرات المهمة التي يمكن ان نلاحظها في العالم المعاصر انها عملية تدريجية للانتقال من الاقتصاد المستهلك للموارد الي اقتصاد قائم علي المعلومات والمعرفة ونتيجة لذلك فان المنافسة بين البلدان والمناطق ستكون من خلال استعراض الطاقات الكامنة ضمن الموارد غير المادية وخاصة من خلال المعرفة المرتبطة بأحدث انجازات العلوم الحديثة لذلك فان فرص التنمية في البلدان والمناطق في العالم اليوم بشكل متزايد يحددها الامكانيات الفكرية البشرية والعلوم ومجال البحوث والتطوير الذي يوفر حلولا مبتكرة

لقيادة هذا النوع الجديد من الاقتصاد الهدف منها هو تحقيق مستوي عال من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقدرة التنافسية وبذلك يعتبر خلق المعرفة واستخدامها الامثل مركز عملية التنمية الاقتصادية وارتباطا بأهمية المعرفة ودورها اصبح الاقتصاد موسوما ب اقتصاد المعرفة وهو اقتصاد يتم اكتساب المعرفة وخلقها ونشرها واستخدامها بفعالية لتعزيز التنمية الاقتصادية، فالاقتصاد المعرفي يختلف عن الاقتصاد التقليدي من حيث طبيعة مشكلة الندرة حيث هذه المشكلة غير موجودة في الاقتصاد المعرفي ولا يعاني منها بل يسمي هذا الاقتصاد باقتصاد الوفرة ويمتاز ايضا بخفة الحركة وان مجالاته تمثل عناقيد عمل وهذه العناقيد تتجسد بمراكز البحث العلمي والتطوير والجامعات ومختبرات البحث العلمي في هذا الاقتصاد اتجهت الصناعات الحديثة الي ما يعرف بتكنيك تفتيت المهارات وهذا التكنيك يعتمد علي تقليل الاعتماد علي العمالة ذات الخبرة والمهارة العالية وكذلك تفتيت مهام التصنيع المعقدة الي مهام ابسط يمكن ادارتها بعمالة ذات مهارات منخفضة وفي ظل هذا الاقتصاد فان العالم بدأ عملية تحول الرجوع عنها بما يمثله من ثورة فكرية وتعليمية وتكنولوجية وتنظميه تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل سريع ومتصاعد في تحقيق التنمية الاقتصادية ونقل المجتمع من مرحلة التخلف الي مرحلة التطور وبالتالي زيادة الدخل الفردي وان التقدم الاقتصادي والتنمية لا يمكن تحقيقهما الا من خلال.

1. قاعدة بشرية متعلمة.
2. بنية أساسية للاتصالات والمعلومات.
3. تسخير وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الاقتصادية

ان العلاقة بين التنمية وتوليد المعرفة اصبحت اكثر وضوحا يوما بعد يوم بعد مراجعة دقيقة للاقتصادات الدولية المتطورة حيث أن اكثر من 50% من الناتج المحلي للدول المتقدمة مبني علي المعرفة وان الاستثمار في المعلومات والمعرفة يعد احد العوامل المحفزة للتنمية الاقتصادية من خلال زيادة الانتاجية وزيادة فرص العمل(صادق علي طعان) فالنمو والتنمية والتطور الاقتصادي تمثل في مجموعها خيارات لا يمكن التخلي عنها ولا مناص منها وان معجزة التقدم الاقتصادي والنهوض الحضاري تمثل عمليات منهجية لن تتحقق الا من خلال وثبة واعية نحو مجالات المعرفة وتمكين الموارد البشرية من خوض ضمار العلم وتكنولوجيا المعلومات لان التنمية لا يمكن ان تتحقق او تختزل بزيادة عدد المصانع او وفرة الانتاج او زيادة

الاستهلاك وانما هي بناء الانسان وتطوير كفاءته وقدراته ان الهدف الرئيسي للتنمية هو الانسان ووسيلتها ايضا ان المجتمع لا يمكنه التطور والنمو من دون تهئية الموارد البشرية لهذا التطور والنمو لان الانسان هو المفتاح هذا النمو والتطور. أن الانماء المعرفي يمثل مقياسا للتنمية وان المعرفة والتنمية يتطلبان قدراً مناسبا من النمو في المجالات التالية: تحسين البئية،،توفر المياه الصالحة ،،تامين حقوق الأنسان،،التامين الصحي، توفير فرص العمل، رفع المستوي المعاشي للافراد، توفير المعرفة والعلم للمجتمع، تقوية حوافز زيادة الانتاج ، تحقيق شروط التنمية المستدامة وكذلك تأهيل الثروات البشرية بشكل كفؤ لإدارة المعرفة.

تأثيرات اقتصاد المعرفة على بعض المتغيرات

اثرت المعرفة وتحديدا ذات الطبيعة التكنولوجية في العالم منذ نهاية القرن العشرين وساهمت في تغيير ملامح المجتمعات فظهر تأثيرها في مجالات لم يتوقعا الانسان في الماضي إذ انتشرت لتؤثر في كل شي تطاوله تقريبا فاستثمرت المعرفة في السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر البشري الذي صار يواكب تطورات المعرفة باستمرار وكانت للاقتصاد حصة كبيرة من استثمارات المعرفة وتبلورت بظهور العديد من المصطلحات التي لم تكن معروفة في الماضي ولعل الاقتصاد المعرفي احد اهم هذه المصطلحات التي ساهمت في تغير ملامح الاقتصاد العالمي الذ أثر بدوره في المجتمعات وكان للمجتمع العربي نصيب واضح من هذا التأثير.

أولاً: تأثير اقتصاد المعرفة علي العمل

من القضايا المهمة لتعزيز اقتصاد المعرفة تطوير مهارات القوي العاملة الوطنية بحيث يكون لديها المهارة الكافية للارتقاء بسوق العمل والانتاج ولديها الكفاءة للابتكار وايجاد الحلول والفرص، كما انها من الممكن ان تكون لديها ديناميكية في التحول والتغيير في مجال العمل بحيث يتمكن الموظف من تطوير مهاراته بصورة مستمرة بما يتناسب مع المتغيرات في طبيعة العمل مع وجود متغيرات متعلقة بتطور التقنية، اضافة الي ان التحول الي اقتصاد المعرفة يقلل الاعتماد علي الوظائف المتدنية لمصلحة الوظائف التي تعتمد علي المهارات العالية والتقنية، إنه اليوم اصبحت كثير من الدول المتقدمة اقتصادياً تعزز جانب استخدام التقنية فالإنتاج بما يقلل من الاحتياج الي الوظائف المتدنية والتقليدية وهذا إضافة الي أنه يقلل من أعداد الموظفين نجد انه ايضا يزيد من فرص زيادة نوعية الانتاج وتحسينه وتقليل التكلفة له وايجاد منتجات ذات تنافسية عالية خصوصا مع وجود المنافسة الكبيرة عالميا بين الشركات

والدول.(صلاح بن فهد الشلهوب، 2013،ص34)، حيث افرز اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من وسائل واساليب وتقنيات متقدمة العديد من المضامين والاثار على العمل ويتمثل هذا في الجوانب.

1. ان التكنولوجيا عموما والمتقدمة منها خصوصاً أدت وتؤدي الي تقليل الجهد العضلي وبدرجة كبيرة وتقليل ساعات العمل وتةفير وقت فراغ وراحة اكبر.
2. ادي استخدام التقنيات المتقدمة الي احلال العمل الفكري والعقلي محل العمل العضلي وبدرجة كبيرة.
3. التقنيات المتقدمة والاساليب والوسائل التي ترافق استخدامها في اطار اقتصاد المعرفة ادت الي تغيير العلاقة بين العامل وصاحب العمل والعمل الذي يؤديه بحيث برزت انماط جديدة لممارسة العمل.
4. ارتفاع دخول العاملين الذين يتاح لهم العمل في النشاطات التي يتم استخدام التقنيات والاساليب المتقدمة فيها.
5. نظرا لارتباط اداء العمل فيه بمستوي معارف ومهارات اعلي وحصولهم علي دخول اعلي ارتباطا بمستويات معارفهم ومهارتهم الاعلي وهو الذي يحفز علي تطوير وبذلك تزداد معارف ومهارات العاملين وتتطور بشكل مستمر وما يرافقه من زيادة وتحسين مستويات.

أثر اقتصاد المعرفة على القوي العاملة

ما يمكن ان يتوقعه سوق العمل من القوة العاملة في عصر اقتصاد المعرفة هو بالطبع شي يختلف بحسب كل شركة او مجال عمل ولكن يمكن استنتاج ان سوق العمل او العمالة في ظل اقتصاد المعرف سيتصف بالخصائص التالية:

القدرة علي التقاط المعلومات وتحويلها الي معرفة قابلة للاستخدام القدرة علي التكيف والتعلم بسرعة وامتلاك المهارات الازمة لذلك اتقان التعامل مع تقنية المعلومات والتقنية المعتمدة علي الحاسب وتطبيقاتها في مجال العمل القدرة علي التعاون والعمل ضمن فريق اتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية والافتراضية امتلاك مهارات اضافية مميزة تختلف عن المهارات التقليدية في الاعمال الروتينية التي اصبحت الانظمة الالية تقوم بها اتقان اكثر من لغة حتي يمكن العمل في بيئة عمل عالمية اتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان والقدرة علي إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية او بيئات افتراضية القدرة علي تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الافراد أو المؤسسات والهيئات القدرة علي التحرك بسرعة والتغير بسرعة والاحساس

بضرورة سرعة متابعة التغيرات وتلبية حاجات المستهلكين.حيث تتمثل فوائد وايجابيات الاقتصاد المعرفي في عائدات اعلي عمالة منخفضة نفقات منخفضة انتشار اسرع للمعلومات تكلفة اتصالات منخفضة وتكاليف تشغيل منخفضة.

اما سلبيات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في تكاليف تقنية اعلي تكاليف تحسين الانظمة المستمر تكاليف نترية اكبر مرتبات عالية جدا لفريق العمل الاكثر كفاءة فالانترنت تمنح الجميع فرصة التواجد علي الشبكة ولعب دور فعال اجتماعي ام سياسي ام اقتصادي او فني او غيره وتمنح امكانية التواصل مع العالم باي وقت ومن أي مكان، ويعاني الشباب من أزمة البطالة ومن اهم سمات ظاهرة البطالة تركزها بالدرجة الاولي بين الشباب الذين تتروح اعمارهم بين 15-24 سنة والذين يدخلون سوق العمل للمرة الاولي ونسبة كبيرة من بين هولاء المتعطلين ان لم تكن غالبة من الشباب الاكثر والافضل تعليماً.

أثر اقتصاد المعرفة على الانتاج والإنتاجية

ان اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من ثروة في المعلومات والاتصالات وتقنياتها المتقدمة والتقنيات المتقدمة الأخرى في مجالات عديدة ومتنوعة تسهم بشكل واضح وبدرجة كبيرة في تحقيق زيادة الانتاجية وفي الانتاج من خلال ما يلي.

1. ان مضامين اقتصاد المعرفة تتيح تنوع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة واعتماداً علي التقنيات المتطورة وبالشكل الذي يسمح بزيادة الانتاج حيث يتسع الانتاج المعرفي المتصل بثروة المعلومات والاتصالات والوسائل والبرمجيات والتقنيات المرتبطة بهما.
2. بروز سلع ومنتجات جديدة غير ملموسة أي غير مادية تمثلها المنتجات المعرفية غير المرتبطة بالأفكار والبرامج والتصميمات ومنتجات الوسائل المتعددة والمشتقات المالية والتي يمكن ان تستخدم استخدمات وسطية ونهائية وبالشكل الذي يحقق زيادة مهمة في الانتاج من خلالها.
3. إن اقتصاد المعرفة ومن خلال ما يتيحه من تقنيات جديدة متقدمة في مجالات الفضاء والطاقة البديلة والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الصيدلانية والكيماوية والطبية وغيرها تتيح قيام نشاطات جديدة متنوعة وواسعة ترتبط بهذه التقنيات المتقدمة الجديدة وبما يساهم في زيادة الانتاج.
4. ان التقنيات الجديدة تتيح زيادة الاستثمار الذي يتضمن استخدام هذه التقنيات في مجال عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يتم من خلاله توسيع القدرة

الانتاجية وزيادة الانتاج وكذلك تجديد النشاطات هذه وبالشكل الذي يؤدي الي زيادة انتاجيتها وانتاجها.(بن جيمة مريم، 2018، ص65).

المبحث الثالث: تحديد التصورات التي يمكن أن تكون عليها متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال عرض تجربة ليبيا كدولة نامية.

أولا: ركائز اقتصاد المعرفة

ان اقتصاد المعرفة المقترن بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال هو اقتصاد السرعة الفائقة فاذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البسيطة ووسيلته السكة الحديدية بالسيارات والبريد التقليدي فان الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته هي الاقمار الصناعية والبريد الالكتروني حيث ان التحول من الاقتصاد التقليدي الي الاقتصاد المعرفي يصنع تحديا امام ادارة مؤسسات الاعمال ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان التحدي الذي يواجه المؤسسات هو كيفية(ادارة الندرة) في الموارد(الاموال، المعدات،اليد العاملة) والتي تتناقض بالاستخدام، اما في ظل اقتصاد المعرفة فقد انتقل التحدي الي (ادارة الوفرة) حيث تحول الاهتمام الي خلق الوفرة في المعلومات والمعرفة التي تزداد قيمتها بالاستخدام، فقد اصبحت المعرفة وراس المال الفكري اهم مستلزمات الاقتصاد المعرفي والموجودات الاكثر اهمية في المؤسسات ومما زاد من مبررات التحول الي الاقتصاد المعرفي وزيادة اهميتها هو النمو السريع للمعرفة وظهور فروع علمية جديدة واتساع مجالات البحث والتطوير اضافة الي التطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم حاليا في مختلف المجالات العلمية والتقنية.(بن جيمة مريم)

أي ان التحول من اقتصاد مادي الي اقتصاد لا مادي يقوم علي اساس الراس المال البشري والذي يتطلب تبني استراتيجية ذات شقين يكمل كل منهما الاخر الزيادة في مصادر انتاج ونقل المعارف في المدي الطويل كالتعليم والبحث والتطوير هذا من جهة ومن جهة اخري الاعتماد علي تكنولوجيات متطورة والمتمثلة في تكنولوجيا الاعلام والاتصال وبمعني اخر يتطلب الاندماج في الاقتصاد المعرفي علي اربعة ركائز هما:

1. الابتكار(البحث والتطوير)، نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
2. التعليم وهو من الاحتياجات الاساسية الإنتاجية والتنافسية الاقتصادية حيث يتعين علي الحكومات ان توفر اليد العاملة الماهرة والابداعية أو راس المال البشري

القادر علي ادماج التكنولوجيا الحديثة في العمل وتنامي الحاجة الي دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الابداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدي الحياة.

3. الحاكمية الرشيدة. والتي تقوم علي اسس اقتصادية قوية تستطيع توفيركل الاطر القانونية والسياسية التي تهدف الي زيادة الانتاجية والنمو وتشمل هذه السياسات التي تهدف الي جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اكثر اتاحة ويسر وتخفيض التعريفات الجمركية علي منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(مراد علة)
4. البية التحتية المبنية علي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكثيفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع علي انتاج قيم مضافة عالية.

حيث ان الوقت الراهن ان المحدد للقوة الاقتصادية في الاقتصاد المعلوماتي هي المعلومة والمعرفة المطلوبة لابتكار المستحدثات ولجعل الانتاج اكثر فاعلية ولتطوير بنية تحتية ترتكز الي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتكون من شقين هما:

1. تجنب التطوير المجزوء ونقصد به تطوير قطاع واهمال قطاع اخركما حدث عندما توجهت البلدان العربية نحو العناية بالتصنيع واهمال القطاع الزراعي حيث إذا الريف مناطق الطرد فيما اصبحت المدن تعج بالاعداد الواسعة من الفلاحين المهاجرين والباحثين عن فرص عمل رخيصة حيث تنعدم الخبرة والمهارة وبالتالي أدي هذا الي انخفاض الاجور وحدوث البطالة والفقر وباقي مظاهر التخلف الاجتماعي
2. امكانية انفصال الاطار المعرفي عن التكنولوجيا وهذا ما يميز منتجات اقتصاد المعرفة عن غيرها حيث ان هناك امكانية لفصل الشق المعرفي عن الشق التكنولوجي لتحويل وهو توجه جديد مما يدعم هذه الفكرة ان كلفة انتاج المعرفة ستقل بفضل تكنولوجيا المعلومات علي عكس مايحدث بالنسبة لارتفاع كلفة الشق التكنولوجي لتحويل هذه المعرفة الي منتجات فعلية. (سعد خضي عباس الرهيمي،)

متطلبات التحول الي اقتصاد المعرفة.

أن امتلاك التقنية الجديدة لم يعد ترفا او رفاهية علمية وانما صار عنصرا اساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعنصرا حاسما في تحديد القدرات التنافسية للدول ولكي

ترتقي ليبيا الي صرح الاقتصاد الرقمي، مجموعة من المتطلبات الرئيسة من اجل ضمان استمراريته وتطوره فقد وضع البنك الدولي اطارلمساعدة الدول في وضع استراتيجيات التحول نحو اقتصاد المعرفة علي النحو التالي:

1. إعادة هيكلة لانفاق العام وترشيده واجراء زيادة حاسمة في الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة، أي زيادة نسبة ما يخصص من انفاق للاقتصاد الرقمي وإيلاء اهمية كبيرة لتوسيع مراكز البحث والتطوير في المجال التقني.((محمد صالح جسام)،ابتداء من المدرسة وصولا للتعليم الجامعي مع توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي.
2. ادراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، الملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوي تدريبهم وكفاءتهم وتخصص جزء مهماً من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار (محمد محمود عبدالله)
3. توفير المعرفة المستوردة والبحث عن المعرفة عير المتوفرة.
4. توفير بنية اتصالات وتكنولوجيا معلومات من اجل المساهمة في بناء مجتمع معلوماتي.
5. تطوير القوانين المستخدمة لتناسب مع اقتصاد المعرفة.
6. دعم انتشار الثقافة الاجتماعية التي تشجع علي الابتكار والابداع وتدعم البحث والتطوير عن طريق توفير بيئة تفاعلية تشجع الانسان علي انتاج المعرفة.
7. تاسيس وتطوير راس المال البشري من خلال توفير الدول للمناخ المساعد للمعرفة حتي تصبح اهم عنصر انتاجي.(محمد مروان، 2017)
8. ضرورة العمل علي توفير بنية مؤسسية حديثة تفرض ذهنية وسلوك مؤسسي حديث وان يتم التاسيس لثقافة النوعية والجودة وثقافة الانتاجية العالية والادخار وحسن الاستثمار.
9. ضرورة التخطيط والبرمجة للانتقال التدريجي للاقتصاد القائم علي المعرفة
10. زيادة التنافسية الاقتصادية العالمية المبنية علي المعرفة والمبادرة والسبق الزمني واتباع اساليب المقارنة المرجعية محليا ودوليا.(محمد محمود عبداله يوسف)
11. تشجيع التجارة والصيرفة الالكترونية لانهما يعدان من ابرز الاقتصاد.
12. توسيع خطوط الهاتف وشبكات الانترنت فالاقتصاد الرقمي لا يمكن ان يشيد دون الانترنت علي نطاق واسع، وبتكاليف منخفضة. تشجيع الاستثمار في تقنية

المعلومات والاتصالات لتسريع التنمية الاقتصادية والاستفادة من الخبرات الاجنبية. (محمد صالح جسام).

نتائج الدراسة

وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية

1. ان اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور عن الاقتصاد الذي يعتمد عن المعلومات حيث تشكل المعرفة حجر الاساس فيه والعنصر الاهم من عناصر الانتاج.
2. التحول نحو مجتمع المعرفة يتطلب اعداد مستلزمات مشروع تقييم اصول المعرفة المحلية مع ضرورة وضع برامج تساعد علي تكوين مناخ ايجابي لانتاج المعرفة(ابتكار وابداع) بدلا من استهلاكها.

التوصيات

1. زيادة مخصصات البحث والتطوير لتتناسب مع المستويات العالمية والاهتمام بالعلماء والباحثين لجميع التخصصات بتحسين المستوي العلمي والمعيشي وخلق الاجواء المناسبة للعمل لجذب الكفاءات والعقول المهاجرة.
2. ضرورة سن تشريعات جديدة تشجه علي بناء القدرات الابتكارية وتعزز الابتكار واستحداث ادوات التنمية كالحصانات وهئية ابتكار قومية لربط الجامعات بالقطاع الصناعي.
3. يتوجب وضع نظام لتسير واستغلال ومتابعة مختلف التطورات المعرفية.
4. مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبقية المعارف الانسانية ومحاولة ممارستها ميدانياً.
5. العمل علي ردم الفجوة الرقمية من خلال العمل علي انتشار الانترنت وزيادة اعداد مستخدميه وعلي اختلاف مستوياتهم.
6. زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين ولجميع الاختصاصات من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم علي التواصل العلمي.
7. اعطاء الاهمية القصوي لموضوع اعادة هيكلة التعليم وبكافة مراحله وتقزية البحث العلمي والتطوير والحث علي الابتكار من خلال خطوط وطنية مدعومة باتفاقيات اقليمية ودولية.
8. العمل علي خلق البيئة المناسبة للتنمية وخاصة في ظل تعاظم نظام السوق الحر.

المراجع

1. صلاح بن فهد الشلهوب" التحول الي اقتصاد المعرفة ومهارات القوي العاملة الوطنية"23، فبراير، 2013،www.aleqt.com
2. محمد مروان" تعريف اقتصاد المعرفة" 2017، www.maodow.com
3. محمد محمود عبدالله يوسف" اقتصاد مدن المعرفة..خصائص وتحديات مع التعرض للتجربة المصرية" جامعة القاهرة، 2009م.
4. محمد صالح جسام"اقتصايات المعرفة" جامعة الانبار، كلية الادارة والاقتصاد ، 2014م.
5. محمد نبيل جامع، التنمية في خدمة الأمن القومي، منشأة المعارف المصرية، مصر، 2004.
6. ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
7. بن جيمة مريم" اقتصاد المعرفة ومبررات التحول اليه "، جامعة طاهري 2018.
8. مراد علة" جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة" دراسة نظرية تحليلة" جامعة الجلفة، الجزائر.